الرقم ٤٢٢٠
تاريخ الورود ٢٦/٥/١١

الخطة الزراعية

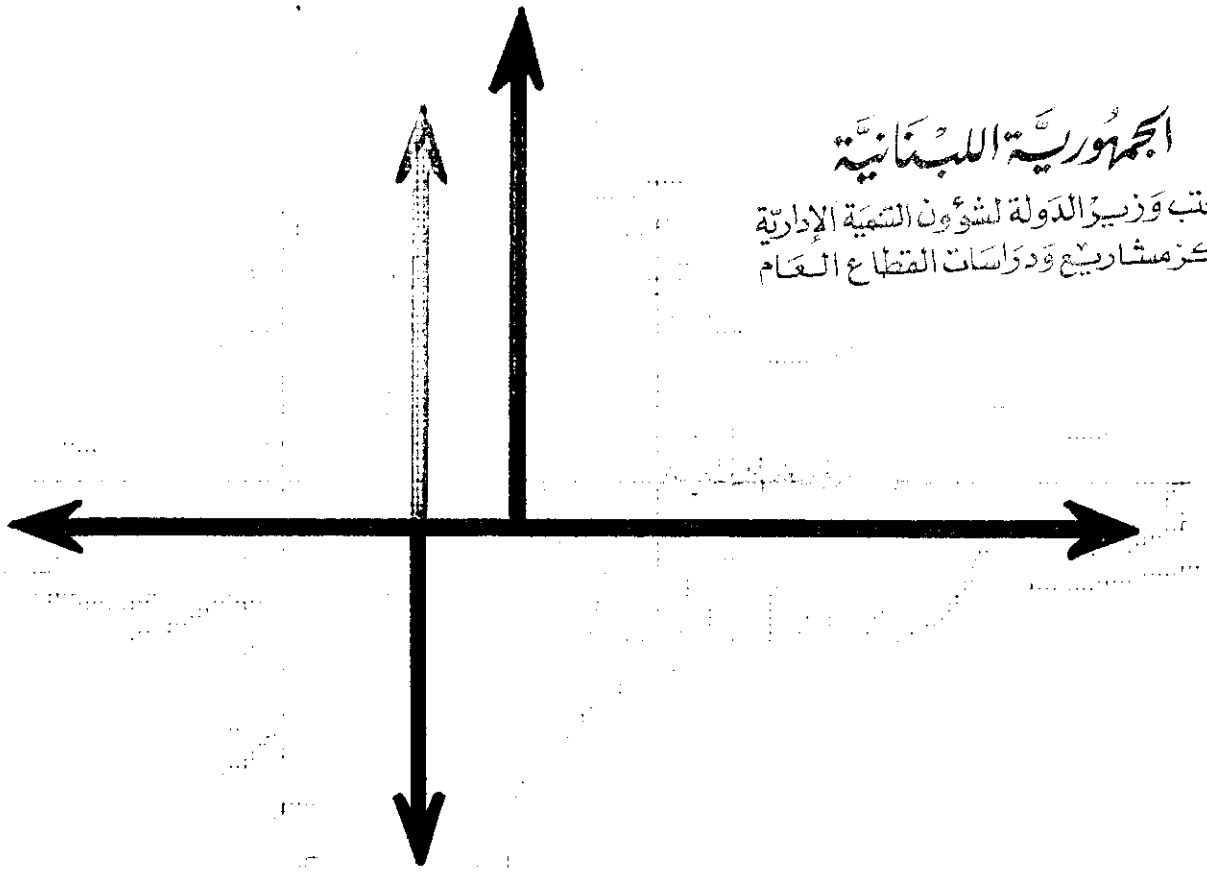

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

أ

مختصر الوضع
مقترحات
(الجزء الاول)

انماء المالطف

. . . تهدف الحكومة لزيادة الرقعة الزراعية والانتاج الوطني . غير ان سر النجاح يرتكز على زيادة المدخول الفردي بالعمل خاصة على تخفيض سعر الكلفة .

سليمان فرنجيـــة

وزير الزراعـة

في اجتماع المحافظين لمناقشة تأسيس [redacted] المشروع الاخضر ١٩٦١

فهرســـــــت

(طبعة أولى)

الصفحة	الموضـــوع
١	الخطة الزراعية : زيادة الدخل الفردى والوطني
٢	مقدمـة
٥	توسيع الرقعة الزراعية
	٥ ـ استصلاح الاراضي الخاصة
	٦ ـ استصلاح اراضي الدولة والمشاعات
	٧ ـ استصلاح اراضي الاوقاف
٨	زيادة الانتاج
	٨ ـ تأمين مياه الرى وتحديث استعمالها
	١٠ـ التسميد الصحيح
	١١ـ تأصيل النصوب والبذور وتعميمها .
	١٢ـ مكافحة الافات وحماية الانتاج
	١٤ـ مكافحة الاعشاب الضارة
	١٥ـ الخريطة الزراعية
	١٦ـ الدورة الزراعية
	١٦ـ شبكات صرف المياه
	١٧ـ شبكات صادات الرياح
	١٩ـ البيوت المكيفة ـ بلاستيكية زجاجية
	٢١ـ الانتاج الحيواني
٣٠	تخفيض سعر الكلفة
	٣٠ـ الطرق الزراعية
	٣١ـ تحديث الاعمال الزراعية ومكننتها
	٣٣ـ التعاونيات الزراعية
	٣٤ـ التسليف الزراعي
	٣٧ـ الضمان الزراعي
	٤٠ـ الابحاث الزراعية والارشاد
	٤٣ـ التعليم الزراعي
	٤٥ـ التنظيم والبناء الريفي
٤٧	تأمين التصريف الاربح
	٤٧ـ التوضيب
	٤٨ـ شراء المحصول
	٤٩ـ التصريف المحلي
	٥٠ـ التصدير
	٥٢ـ تصنيع الانتاج

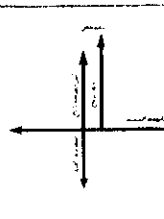

قضية المزارع

تقدر الطبقة العاملة في لبنان الان بـ : ٥٠٠ر٠٠٠ شخص يعمل حوالي ٥٠٪ منهم بالزراعة ، اى ٢٥٠ر٠٠٠ شخص، وتؤكد التقديرات النظرية ان هذا العدد سيبلغ سنة ١٩٨٠ / ٩١٥ر٠٠٠/ شخص وسيكون نصيب الزراعة منه نسبيا ٤٥٠ر٠٠٠ شخص .

كما تبلغ مساحة الاراضي المزروعة حاليا ٣٢٥ر٠٠٠ هكتار منها ٥٠ر٠٠٠ هكتار مروى وهذا يكفي لاعالة وتشغيل ٩٠ر٠٠٠ عامل في الزراعة البعلية و ٥٠ر٠٠٠ عامل في الاراضي المروية اى ما مجموعه ١٤٠ر٠٠٠ شخص فيكون هناك نظريا ٨٠ر٠٠٠ عاطل عن العمل . غير ان الجميع يتقاسمون العمل والايراد الضئيل مما يسبب هجرة الكثيرين منهم الى المدينة او الى خارج لبنان .

كذلك فان التقديرات النظرية تؤكد بان عدد العاطلين عن العمل في القطاع الزراعي سيرتفع عام ١٩٨٠ الى ٣٠٠٠٠٠ عامل .

وتبلغ نسبة الاراضي المزروعة للسكان في لبنان الان ١٥٠٠ م٢ للشخص الواحد ، بينما تؤكد مصادر منظمة الاغذية والزراعة والاحصاءات العملية في البلدان المتطورة ان تأمين الغذاء يتطلب ايجاد ٣٥٠٠ م٢ من المساحات المزروعة ، المروية والغنية ، للشخص الواحد .

واذا ما قيست الزراعة الحالية في لبنان على الزراعات المتطورة في البلدان الاخرى نرى انه يجب تأمين مساحة ١٠٠٠٠ م٢ من الاراضي المزروعة لتأمين الغذاء للفرد اللبناني اى بمعدل ستة اضعاف المساحة الحالية .

القضية الاجتماعية والاقتصادية

يصيب الطبقة الزراعية التي تشمل نصف سكان لبنان ١٨٪ فقط من الدخل الوطني اى بنسبة ٢٧٥ ل.ل بالسنة للشخص تقريبا بينما يجني النصف الآخر ٨٢٪ من هذا الدخل اى بمعدل ١٥٠٠ ل.ل سنويا للشخص الواحد .

يتبين بالتالي ان الفرد العامل في غير القطاع الزراعي يحصل على مدخول يبلغ اربعة اضعاف دخل المزارع هذا بالاضافة الى انه ينعم بتسهيلات الحياة المتطورة (ضمان اجتماعي ـ صحي ، سهولة المعيشة في المدينة ، تعليم متسلية) .

مقدمة — القطاع الزراعي في لبنان

ان عدم التكافؤ هذا سبب :

١ ـ نزوح سكان الريف الى المدينة طمعا بحياة افضل .

٢ ـ انخفاض القوى العاملة في الارض فانخفض الانتاج وارتفعت كلفته .

٣ ـ التضخم السكني المفاجئ في المدينة وصواحبها من مشاكل اجتماعية واخلاقية وصحية .

٤ ـ ارتفاع نسبة البطالة لعدم امكانية استيعاب كامل القوى العاملة النازحة من الريف وغير المهيئة للاعمال الصناعية والتجارية .

٥ ـ شعور بالظلم في المناطق الزراعية والتي تؤدي الى عدم استقرار سياسي واجتماعي .

٦ ـ تدني القوة الشرائية في لبنان نسبة لحرمان نصف السكان امكانيات الشراء والمبادلة .

لذلك ، وجب تطوير القطاع الزراعي والمناطق الزراعية وذلك بزيادة الدخل الزراعي العام والخاص لكل مزارع عن طريق :

١ ـ زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح الاراضي الممكن استثمارها .

٢ ـ زيادة الانتاج الزراعي الى اقصى حد باعتماد احدث الطرق الزراعية بمعدل ٦٪

٣ ـ تخفيض سعر الكلفة لجعل الانتاج الزراعي رابحا .

٤ ـ تأمين التصريف الزراعي الافضل اقتصاديا خارجا كان او محليا .

من اجل هذا وضعت الخطة الزراعية كجزء من الخطة الانمائية العامة للبلاد وهي تتضمن " مختصر الوضع والمقترحات " المستقاة من مجموع الدراسات الموسوعة حتى الآن والمبنية على توجيهات السلطات العليا على قرارات الحكومة المتحدة في مؤتمر بيت الدين وعدد من جلسات مجلس الوزراء .

وليست سوى عرض اولي للمشاريع المقترحة ضمن مخطط عام يجب ان يتبعه وضع دراسات تفصيلية لكل مشروع وتقدير نفقاته وتقييم فوائده وتحديد كامل شروط تنفيذه .

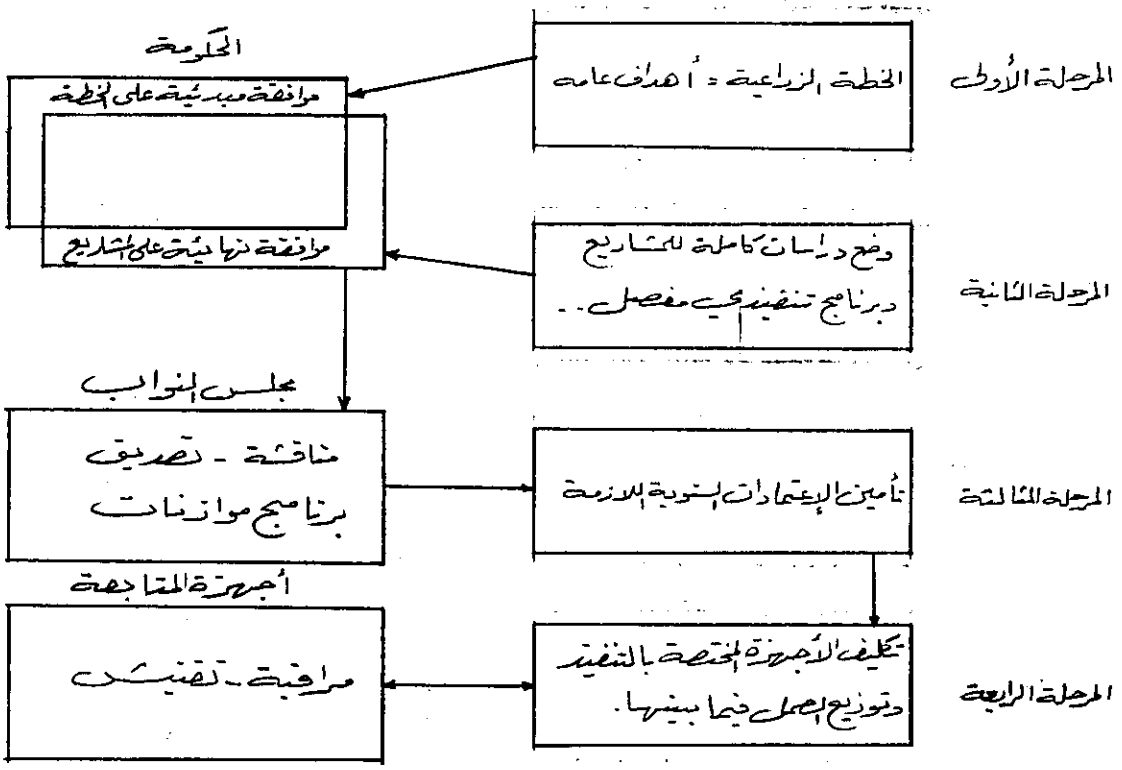

توسيع الرقعة الزراعيـــة

الوضع الحالي

يوجد حاليا في لبنان / ٧٠٠ر٠٠٠/ هكتارا من الاراضي المهملة والتي كانت تزرع في السابق والتي يجب استصلاحها واعادة استثمارها في المرحلة الاولى للمحافظة على تربتهـا من الانجراف والافادة منها ٠

بالاضافة الى ذلك يوجد / ١٠٠ر٠٠٠/ هكتارا من الاراضي الصالحة والممكن استصلاحها واستثمارها وهذا المجموع يشكل اقصى ما يمكن استثماره في المجال الزراعي لسد قسم مـــن حاجة البلاد للمواد الغذائية ٠

المعدل الحالي من الاراضي الزراعية المنتجة في لبنان يبلغ / ١٢٠٠/ متر مربـــع للشخص بينما المعدل في الدول المتطورة في اوروبا يبلغ / ٣٥٠٠/ مترا مربعا للشخص٠

من اولى الاعمال التي قام بها المشروع الاخضر استصلاح الاراضي اذ تم حتى الان :

١ ــ استصلاح / ١٥٠٠٠/ هكتارا ٠

٢ ــ بلغت تكاليفها : / ٣٢ر٢٧١ر٢١٦/ ليرة لبنانية دفعت من ادارة المشروع الاخضر كسلفات اعطيت للمزارعين على اجال طويلة وتسدد بضمانات نقدية مودعة في مصرف التسليف الزراعي ٠

٣ ــ تقدر الزيادة الحاصلة في الدخل السنوي بـ / ١٨ر٧٥٠ر٠٠٠/ ل٠ل ٠ بمعدل / ١٢٥٠/ ليرة للهكتار الواحد ٠

٤ ــ بلغ عدد المزارعين المستفيدين / ١٧٠٣١/ مزارعا ٠

المقترح

١ ــ تأمين استصلاح مالا يقل عن / ٣٠٠٠/ هكتار بالسنة ٠

٢ ــ العمل على تعميم مشاريع الري للافادة القصوى من المياه المتوفرة وذلك بالتنسيق مع مختلف الادارات المختصة ٠

٣ ــ اعطاء الافضلية لاعمال الاستصلاح والانماء الشامل ٠

Développement Integral

توسيع الرقعة الزراعية	استصلاح املاك الدولة والمشاعات

املاك الدولة

تملك الدولة حوالي / ٢٩٠ر٠٠٠/ هكتارا موزعة كما يلي :

في البقاع : ١١٠ر٠٠٠ هكتارا

في الجنوب : ٧٥٠٠٠ هكتارا

في الشمال : ٩٥٠٠٠ هكتارا

في جبل لبنان : ١٠ر٠٠٠ هكتارا

تقدر المساحة الممكن استصلاحها واستثمارها من هذا المجموع بـ / ١٥ر٠٠/ هكتارا .

على ان اغلب هذه الاراضي هي في المناطق النائية [illegible] والاستثمار غير الشرعي من قبل الغير .

المشاعات

تغطي المشاعات مساحات شاسعة في المحافظات الاربعة ، علما بان مشاعات بعض هذه القرى يمتد على اراضي شاسعة في اكثر من محافظة .

معظم الاراضي المشاعية تغطيها الاحراج او المراعي المتقهقرة .

ان الريع الضئيل الناتج عن هذه المشاعات لا يستثمر في اى توظيف او مشروع انمائي بل تنفقه اللجان المشاعية في سبيل بعض المشاريع المحصورة .

املاك الدولة

استصلاح القسم الممكن استثماره من هذه الاراضي بانشاء مزارع وقرى نموذجية حديثة لصالح المزارعين الشباب وذلك وفق سياسة خاصة تقرها الدولة .

جعل هذه الاراضي امتدادا للقرى المتاخمة لها ووضع مخطط تنظيمي يتيح الامتداد والتوسيع لهذه القرى وفق دراسات علمية حديثة .

	توسيع الرقعة الزراعية	استصلاح املاك الدولة والمشاعات

الحفاظ على القسم المحرج من هذه الاراضي وتحويل القسم الاكبر منها الى حدائق ومنتزهات وطنية ·

تخصيص قسم من هذه الاراضي للمراعي المحسنة بغية تأمين المرعى اللازم للمواشي ·

المشاعات

تنفذ في المشاعات السياسة نفسها المقترحة لاملاك الدولة ·

	توسيع الرقعة الزراعية	استصلاح اراضي الاوقاف

الوضع الحالي

تعود هذه الاراضي لمختلف الطوائف وهي تغطي مما يقدر بثلاثين الف هكتارا موزعة على مؤسسات جميع الطوائف وتحتوى على اراض زراعية واحراج ومراعي ·

معظم هذه الاراضي لا تستثمر بالشكل المناسب واكثرها مهمل كما ان الابنية غالبا ما تكون منهدمة او غير مستعملة ، كما ان هناك العديد من المشاكل الناشئة بسبب الشراكة المعتمدة للاستثمار ·

المقترح

مساعدة القيمين على هذه الاوقاف بالامور التالية :

١ — استصلاح واستثمار الممكن من هذه الاراضي لتأمين مردود اعلى يساعد على تشغيل عدد اكبر من المزارعين ·

٢ — ترميم الابنية المهدمة وتحويل قسم منها الى مؤسسات اجتماعية واقتصادية متممة للخطة الانمائية : كالمدارس التطبيقية والمراكز الحرفية والصحية واعتمادها كمراكز للتعاونيات وبالاخص لتوضيب وتصنيع الانتاج وتصريفه ·

زيادة الانتاج الزراعي

الوضع الحالي

من اهم عوامل مضاعفة الانتاج الزراعي تأمين الري الضروري لبعض الزراعات. ان الهدر السنوي للمياه المتساقطة في لبنان يبلغ ٨ مليارات متر مكعب منهـا :

٤٤٪ = ٣٫٥ مليارات تسيل على سطح الارض

٣٦٪ = ١٫٩ مليار تتبخر

١٫٦ مليار تتسرب لجوف الارض.

اهم مصادر المياه في لبنان هي :

أ - المياه السطحية : ينابيع ومجاري ماء شتوي اكثر مصادر هذه المياه مستثمر بشكل بدائي اذ تجر المياه ضمن اقنية ترابية مشققة تسبب ضياع كمية كبيرة من المياه وبالتالي تتسبب بنشوء خلافات بين المنتفعين ، هذا باستثنـاء بعض المشاريع العامة.

اما المصادر الصغيرة من هذه المياه فقد باشر المشروع الاخضر بالعمل على الافادة منها بانشاء خزانات افرادية صغيرة ترابية او مبنية بالاسمنت المسلح اعطت نتائج مشجعة : وقد تم حتى الآن انشاء /٦٥٠/ خزانا تبلغ سعتها الاجمالية /١٠٧٩٦٤/ مترا مكعبا.

علما بان عدد كبير من الطلبات قد قدمت ولم تنفذ بعد خاصة من اصحاب مزارع التفاح العطشى اذ ان الري يزيد الانتاج زيادة محسوسة قد تبلـغ الاربعة اضعاف احيانا.

ب - المياه الجوفية : لا يستثمر لبنان سوى نسبة ضئيلة من هذه المياه بواسطة الجهود الفردية وذلك في البقاع والسهول الساحلية وقد باشرت الوزارة المختصة مؤخرا باعداد دراسة عن حاجة لبنان من هذه المياه بغية استثمارها.

ج - المشاريع : مشاريع الري الكبرى (الليطاني ، اليمونة الخ) والتي تقـوم الدولة بتنفيذها ضمن مخطط عام.

احصاء المصادر المائية بشكل كامل واخذ كيول دقيقة لها في كافة المناطق الزراعية لمعرفة امكاناتها وتنظيم استعمالها .

اعتماد طرق الري الحديثة بتنفيذ شبكات عامة وشبكات داخلية للري وتأمين ايصال المياه وتوزيعها بواسطة الانابيب او الاقنية المقفلة .

انشاء خزانات لجمع مياه السيول حيث يمكن ذلك والاهتمام بالخزانات الكبيرة الجماعية لان تكاليف انشائها يتدنى نسبيا مع زيادة سعتها .

تحويل اقنية الري الترابية في لبنان الى قساطل او تغليفها بالاسمنت .

تعميم الري بطريقة الرش حيث امكن ذلك والعمل على تأمين الضغط اللازم لمصادر المياه لهذه الغاية مما يوفر في استهلاك المياه ويزيد المساحات المروية بنسبة ٣٠٪ تقريبا ويخفف من مصاريف الاستثمار السنوية الى حد بعيد .

التحري عن المياه الجوفية واستثمارها بشكل اعم لغايات الري وتنظيم هذا الاستثمار بشكل يتفق مع الكميات المخزونة .

درس مجاري الانهر لاستكشاف المواقع الملائمة لاقامة سدود صغيرة على مجاريها للحد من هدر مياهها الى البحر والاستفادة منها .

تعزيز انشاء البحيرات الاصطناعية لخزن مياه الشتاء واستعمالها في المناطق الجبلية .

	زيادة الانتاج	التعميـــــد

ح الحالي

أ ـ السماد العضوي

يبلغ استهلاك لبنان حاليا / ٠٠٠ر٧٥٠/ طنا من السماد العضوي : ماعز ـ دواجن وابقار واسمدة اصطناعية مركبة بينما تقدر حاجة لبنان من هذه المواد بما يقارب / ٠٠٠ر٥٠٠ر١ / طنا ٠

على ان كلفة هذه الاسمدة لا يجعلها بمتناول صغار المزارعين لارتفاع اسعارها ٠

ب ـ الاسمدة الكيماوية

يبلغ استهلاك لبنان من الاسمدة الكيماوية المركبة ما يقارب / ٠٠٠ر١٠٠/ طنا مركبا مع الاشارة الى ان الازوت يستعمل بزيادة عما يلزم ، وتقدر الكميات اللازمة للتسميد الصحيح بـ / ٠٠٠ر٢٢٠/ طنا ٠

وباتباع استعمال التركيب الملائم ترتفع كلفة التسميد بالاسمدة الكيماوية من / ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠/ الى / ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٥/ ليرة سنويا ٠

المقترح

أ ـ الاسمدة العضوية

تأمين كميات كبيرة منها وذلك بمساعدة المربين على انشاء مزارب صالحة ، وبالعمل على حصر المواشي ضمن هذه المزارب للافادة الى اقصى حد من السماد العضوي ٠

تحويل نفايات المدن الى اسمدة وبيعها للمزارعين باسعار تشجيعية ٠

الافادة من نفايات المسالخ العامة ٠

ارشاد المزارعين الى امكانية الافادة من السماد الخضرى ٠

ب ـ الاسمدة الكيماوية

ارشاد المزارعين الى ضرورة استعمال المركبات المثلى لكل زراعة وحسب نوعية التربة ٠

العمل على تخفيض اسعار الاسمدة وذلك بخفض او الغاء الرسوم على المواد المستوردة اللازمة لتصنيع الاسمدة محليا ٠

تأمين التسليف الزراعي العيني لتسهيل حصول المزارعين عما يلزمهم من سماد ٠

الوضع الحالي

أ- البذور:

يعتمد المزارع اللبناني بالدرجة الاولى على البذور العادية لانتاج الخضار والمحاصيل بينما هناك انواع مؤصلة تعطي انتاجا افضل وتلاقي رواجا واسعارا اعلى في الاسواق ·

معظم الاصناف البلدية متقهقرة وراثيا وبحاجة الى تأصيل ·

لا يوجد حاليا اية مساعدة من الدولة لتأمين البذور المؤصلة باستثناء الحنطة ومؤخرا الذرة وذلك على نطاق ضيق ·

ب- النصوب:

الوضع هنا افضل نظرا لاتباع سياسة استيراد النصوب المؤصلة ولمجهود التجار والمستوردين ·

ان دراسة الاسواق الخارجية بينت الاصناف المرغوبة تجاريا وهذه يجب تأمينها للمزارعين

على هذا الصعيد قام المشروع الاخضر بانشاء مشاتل حديثة وزع منها حتى الان مليون نصبة مثمرة وسبعة ملايين نصبة حرجية لمصدات الرياح والتزيين ·

المقترح

أ- البذور

يجب الاستعاضة عن البذور المحلية القديمة واستبدالها بالبذور الحديثة المؤصلة المنتجة محليا او المستوردة ·

العمل على تأمين البذور الجيدة للمزارعين وتوزيعها على المزارعين حسب ما هو متبع بالنسبة للنصوب ·

تأمين انتاج البذور المؤصلة محليا ·

زيادة الانتاج	تأصيل النصوب والبذور وتعميمها

ا - فتن تابع

تشجيع الشركات الكبرى المختصة بانتاج البذار الى انشاء فروع لها في لبنان بالاشتراك مع اللبنانيين بغية تأمين حاجة لبنان والشرق الاوسط من البذور المؤصلة .

ب - النصوب :

الاستمرار في سياسة توزيع النصوب على المزارعين باسعار تشجيعية خاصة بالنسبة للاصناف المرغوبة تجاريا .

سن الانظمة والقوانين اللازمة لتأمين انتاج بذور ونصوب خالية من الافات والامراض الزراعية بمضمونة الصنف .

زيادة الانتاج	مكافحة الافات وحماية الانتاج

الوضع الحالي

تستعمل كميات مهمة من الادوية بصورة غير منظمة ، وبتكاليف باهظة يتكبدها المزارع وتكون النتائج غير مؤكدة في معظم الاحيان .

الادوية المستعملة حاليا ليست دائما صالحة .

المكافحة العامة من قبل الوزارة محصورة جدا - مكافحة الطاووس على الزيتون وحشرة السونة على القمح والجراد والحرقص .

ادارة حصر التبغ ناشطة بالارشاد لمكافحة الافات على الدخان فقط .

مراقبة الكميات المستعملة واوقات استعمالها غير موجودة من قبل الوزارة المختصة وذلك بسبب مشاكل تسمم عديدة .

القطاع الخاص فقط يهتم بالارشاد غالبا في سبيل بيع اكبر كميات ممكنة .

تجربة المكافحة الطبيعية والبيولوجية وتعميم ماينجح منها على اوسع نطاق .

وضع تشريع خاص لبيع الادوية الزراعية

حصر بيع الادوية الزراعية بمحلات معترف بها ضمن شروط صحية وفنية محددة .

وضع تركيب الدواء الكيماوى على الغلاف مع تحديد الكميات الواجب استعمالها .

مراقبة بيع الادوية من قبل فرق قمع الغش للحد من اى تلاعب قد يحصل .

ارشاد المزارع الى طريقة استعمال الادوية والاوقات اللازمة لها للحد من هدر كميات فائضة في اوقات لن تكون خلالها ذات فائدة وذلك وفقا لتعليمات مصلحة الابحاث .

تحديد المهل اللازمة لوقف رش الادوية في فترة تسبق وقت القطاف .

اعطاء رخص قانونية لمتعهدى رش البساتين ومراقبة اعمالهم للحد من امكانية التلاعب الذى قد يحصل .

تنظيم حملات مكافحة جماعية - في منطقة كاملة وعلى مزروعات معينة .

اعطاء قروض قصيرة الامد لشراء الادوية ومتوسطة الامد لشراء المعدات اللازمة لها ، كي يتمكن المزارع من الشراء نقدا وبالتالي يحد من استغلال البائع له .

تشجيع القطاع الخاص في البداية ، للمعاونة في حملات مكافحة الآفات .

ان تنظيم اعمال مكافحة الافات والامراض تساهم الى مدى بعيد في زيادة الانتاج وتخفيض كلفته والحصول على نوعية افضل .

	زيادة الانتاج	مكافحة الاعشاب الضارة

لو ع الحالي

تعتمد البلاد المتطورة على المبيدات لازالة النباتات الضارة ويتحقق بذلك وفـــــر اكيد في كلفة الانتاج ·

الى اليوم لم تستعمل هذه المبيدات في لبنان الا على نطاق ضيق جدا رغم نجـــــاح بعض التجارب التي اجريت على القمح والحبوب اجمالا وكذلك على الخضراوات ·

لو ح

تجربة مختلف المبيدات النباتية المستعملة في البلدان المشابهة تربة ومناخا للبنان وتعميم الانجح منها ·

اعتماد السياسة المقترحة اعلاه للادوية الزراعية لجهة استعمال هذه المواد وجعلها بمتناول المزارع الفرد ·

زيادة الانتاج | الخريطة الزراعية - زراعة الانواع الملائمة للارض

الوضع الحالي

ان من اهم اسرار نجاح المزارع هو اختيار الزراعة الملائمة لطبيعة ارضه .

المزارع يجهل نوع تربة ارضه ، تركيبها الطبيعي والكيماوي ، كما يجهل الانواع الملائمة لارضه والوسائل الزراعية التي عليه اعتمادها .

لا يوجد خرائط تصنيف الاراضي الزراعية في لبنان ، ما عدا في محافظة الجنوب وبعض المناطق الاختبارية في لبنان ، اما سائر المناطق فهي ما تزال دون تحديد .

المزارع يعتمد عند اختيار النوع الذي يزرعه على رأي جيرانه او رأيه الشخصي دون الاعتماد على المراجع العلمية .

ان سوء الاختيار يسبب كوارث للمزارع وللانتاج العام لان التطور العلمي توصل الى انتاج اصول تلائم انواع معينة من الاراضي ولا تتناسب مع غيرها .

المقترح

دراسة شاملة على جميع اراضي لبنان الزراعية ووضع خرائط زراعية واضحة تبين :

١ـ طبيعة الاراضي من ناحية تركيبها ، لتحديد كيفية الاستصلاح ، وطريقة الري .

٢ـ طبيعة الاراضي من الناحية الكيماوية لتحديد الانواع والاصناف الممكن زراعتها .

تعميم هذه الخرائط على جميع المراكز الرسمية لتكون بمتناول المزارع عندما يحتاج اليها .
تنشيط الارشادات الزراعية لافهام المزارع مدى فوائد اعتماد هذه الخريطة .
توجيه المزارع لاعتماد زراعة الانواع المعينة ضمن المناطق المحددة لذلك وهذا يؤمن

١ـ اعتماد الاصناف الملائمة للتربة دون سواها

٢ـ انشاء مناطق كاملة تحتوي على زراعات موحدة لتسهيل الاعمال الزراعية والتصريف .

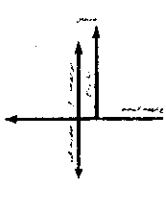

الدورة الزراعية

زيادة الانتاج

الوضع الحالي

ان ضيق الرقعة الزراعية في لبنان يفرض استثمارا الارض بدورة علمية عن طريق استغلال الطاقة القصوى للارض واعتماد الدورة الزراعية المثلى خاصة في المناطق المروية وادخال الزراعات التي تؤمن مردودا مرتفعا ضمن هذه الدورة ٠

- يتبع بعض المزارعون حاليا شبه دورات زراعية ولكن دون قاعدة علمية ٠
- لا يوجد دراسات علمية محلية لارشاد المزارع الى افضل الدورات الواجب اعتمادها ٠

الـ نرح

تشجيع اعتماد الدورات الزراعية في المناطق المروية ٠

اجراء تجارب وبحوث لتحديد الدورة الزراعية الافضل لكل وحدة زراعية من الناحيتين الزراعية والاقتصادية ٠

تشجيع تطبيق الدورات المقترحة بشتى الوسائل (اعلام ،نظم ـ توزيع بذور مؤصلة باسعار مخفضة ، شراء محاصيل باسعار تشجيعية من الذين يتبعون الدورات الزراعية الخ ٠)

شبكات صرف المياه

زيادة الانتاج

الوضع الحالي

تعاني بعض المناطق الزراعية وخاصة البقاع الجنوبي وسهل عكار خسائر فادحة من انعدام شبكة صرف المياه الزائدة ـ كما ان المزارعين الذين يقومون بانشاء مصارف افرادية يغرقون بذلك الاراضي المجاورة وبذلك يتفاقم الضرر٠

تتولى حاليا مصلحة الليطاني ووزارة الموارد المائية مسؤولية وضع مخطط شامل Plan Directeur وان تأخير تنفيذه يسبب اضرارا ومشاكل جمه ٠

زيادة الانتاج	شبكات صرف المياه

اقتراح

وضع تصميم شامل لشبكة الصرف Plan Directeur de drainage

والعمل على تنفيذه بالافضلية في المناطق المعرضة للاضرار (عكار ـ البقاع ـ الكوره) ·

تنسيق هذه الشبكة مع شبكة الري والطرق وصادات الرياح ·

زيادة الانتاج	شبكات صادات الرياح

وضع الحالي

تتعرض الاراضي اللبنانية لرياح قوية خاصة جنوبية غربية ـ شمالية شرقية تحصف مرارا عديدة بالسنة وتوقع بالمزروعات الشجرية والخضرية خسائر فادحة كما تساهم في تجفيف التربة الى حد كبير·

تنبه المزارع اللبناني لهذا الخطر فانشأ منذ القدم التصوينات المختلفة واعتمد غرس صادات الرياح في السنوات الاخيرة خاصة حول بساتين الساحل ·

اعتمدت عدة دول اخصها ايطاليا ـ فرنسا ـ اوكرانيا ···· انشاء الشبكات العامة لصادات الرياح واستعمال الاشجار ذات الانتاج الزراعي عوضا عن الشربين والكورينا وبالاخص نوع من الزيتون الذى ينمو كالشربين · وقد اجرى المشروع الاخضر تجربة هذا النوع الذى برهن عن نجاح مرضي في لبنان يسمح بتعميمه في المناطق الملائمة بالاضافة الى الشربين وغيره من الانواع المستعملة ·

ثبت حاليا ان انشاء شبكات صادات الرياح تؤمن زيادة في الانتاج تفوق اضعاف كلفتها بالاضافة الى سلامة المحصول والحفاظ على جودته ·

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وضع تصميم شامل لشبكة حمادات الرياح خاصة في السهول الساحلية والبقاع وسهل عكار وتصميم استصلال الزيتون الخاص في الساحل وعكار بعد التثبت من نجاحه وتنسيقه مع مشاريع الري والصرف والطرق الزراعية .

تأمين النصوب وتوزيعها للمزارعين مع كافة المساعدات لضمان زرعها ونجاحها وتنفيذ التصميم بصورة شاملة لكل منطقة لان اى ثغرة تسبب اضرارا جسيمة بسبب تحول الرياح اليها .

انتاج المحاصيل داخل البيوت الزجاجية طريقة متطورة للانتاج المكثف والانتاج خارج المواسم الطبيعية للانتاج.

طريقة لا تزال في بدايتها في لبنان .

المساحات المستعملة اقل من ٣٠ هكتار حاليا

البيوت الحالية محصورة في جنوبي بيروت وسوق الغرب والجبه وشمالي طرابلس وفي بعض مستعمرات الاسمابل — زحله في البقاع وحمانا في جبل لبنان ومساحات صغيرة متفرقة في مناطق اخرى .

الزراعات الحالية معظمها ازهار — جلايول قرنفل — وقليل من الخضار — خيار — كوسى — بندورة — بندوره .

اكثال البيوت في معظمها انشاق بلاستيكية — انشاق من قساطل الحديد المزبلن مغطاة بغطاء من النايلون السميك والقليل منها غطاؤها زجاجي . احداثا يعتمد الطريق Hydroponics

اكلاف انشاء البيوت تتراوح بين ٦٠٠٠ — ٤٠٠٠ ل.ل للدونم للانشاق والبيوت من النايلون و ٣٥٠٠٠ — ٦٠٠٠٠ ل.ل للبيوت الزجاجية الثابتة .

الانتاج الحالي مشجع ، موسمين على الاقل من الازهار او الخضار مع انتاج يزيد عن انتاج الانتاج العادي .

الربح الحالي الدونم الواحد يتراوح بين ٥٠٠٠ ل.ل و ٦٠٠٠ ل.ل .

الاساليب والوسائل والطرق الزراعية المتبعة غير متطورة ما عدا في القليل منها .

تشجيع انشاء البيوت البلاستيكية في لبنان .

لان مناخ لبنان مناسب لانشاء هذا النوع من البيوت .

لان اسواق لبنان بحاجة لانتاج مواسم خضار متواصلة على مدار السنة لتأمين حاجة الاستهلاك المحلي باسعار مخفضة وبالاخص في فصل الشتاء .

اقترح تابع

لانه من الممكن عند تأمين مواسم متواصلة عقد اتفاقيات سنوية للتصدير الى الخارج باسعار جيدة ·

لان الانتاج داخل البيوت يضاعف الكميات وبالتالي يصار الى التعويض عن نقص المساحات اللازمة لزيادة الانتاج بالانتاج العامودى المكثف ·

وضع دراسات علمية وعملية عن افضل البيوت الصالحة لطبيعة مناخ لبنان وعن اللوازم والمعدات التي يجب استعمالها وتعميمها على المزارعين ·

تشجيع اعتماد المكنة الكاملة داخل البيوت ·

امداد المزارعين بقروض طويلة او متوسطة الامد لمساعدتهم على انشاء هذه البيوت·

تحديد الزراعات الواجب اعتمادها في هذه الطريقة بالنسبة لحاجة الاستهلاك المحلي وامكانية التصدير·

الانتاج الحيواني

الوضع الحالي

١ - المواشي المنتجة للحليب

	بقر (موصلة)	غنم	ماعز
يبلغ عددها حاليا	٣٥ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠

وتنتج هذه المواشي ١١٠ ٠٠٠ طن حليب سنويا تقريبا ، بينما يبلغ الاستهلاك المحلي ٢٧٠ ٠٠٠ طن حليب سنويا تقريبا ، اى ان العجز الحاصل يبلغ ١٦٠ ٠٠٠ طن حليب سنويا تقريبا.

ان معدل الانتاج السنوى ضئيل جدا ٢ ٠٠٠ ليترا للبقر ٨٠ ليترا للغنم و١٠٠ ليتر للماعز ولا يغطي الانتاج اللبناني حاليا سوى ٤٠٪ من الاستهلاك المحلي.

٢ - الحيوانات المنتجة للحوم

	بقر	غنم	ماعز	دواجن
يبلغ عددها	٢٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٨٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

وتنتج سنويا ٦ ٥٠٠ طن من لحوم الحيوانات الدابة و١٦ ٠٠٠ طن من لحوم الدواجن اى ما مجموعه ٢٢ ٥٠٠ طن.

يبلغ الاستهلاك المحلي ٧٠ ٠٠٠ طن تقريبا.

فيكون العجز السنوى ٤٧ ٥٠٠ طن تقريبا.

٣ - حاجة لبنان المرتقبة

لسنة ١٩٨٠ حليب ٤٥٠ ٠٠٠ طن

لحوم ١٢٥ ٠٠٠ طن

الوضع الحالي تابع

بينما يشكو لبنان من هذا النقص المتزايد في الموارد الحيوانية نرى ان عدد الماعز يفوق طاقة الاحراج لاستيعابها ·

وللمحافظة على الثروة الوطنية الحرجية ينبغي خفض عدد الماعز بحيث يصبح ثلـــث العدد الحالي مع ان ذلك سيزيد ازمة اللحوم حدة ·

التطورات المرتقبة

يشكو لبنان من نقص متزايد في اعداد الماشية وذلك بسبب عدم وجود المراعي الصالحة من جهة ومن جهة ثانية بسبب ارتفاع اسعار العلف الوطني او المستورد وعدم وجود انتـــاج علف خضرى كاف لحاجة الاستهلاك كما ان تصريف انتاج الحليب المحلي يحتاج الى تنظيم ·

ان هذا الوضع سيؤدى الى الاعتماد على الاستيراد بنسبة ٨٥٪ للحم البقر و٩٠٪ للحم الغنم و٥٠٪ بالنسبة للحليب وهذه الكميات يتجاوز ثمنها ٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ل ·ل · تقريبـــا في السنة ·

الدواجـــن

ازدهرت تربية الدواجن في لبنان بحيث تحول لبنان من بلد مستورد الى بلد مصـــدر من هذه المنتجات ·

انتاج لبنان من البيض تراوح ٥٠٠ ــ ٦٠٠ مليون بيضة قيمتها ٤٤ مليون ليرة وانتـــج من فروج اللحم ١٧ مليون طير بلغت قيمتها ٣٥ مليون ليرة ·

وانتج من الصيصان المعدة للتربية ٢٣ مليون صوص بلغت قيمتها ١٢ مليون ليرة اى مـــا مجموعه ٩١ مليون ليرة لبنانية ·

بلغت صادرات لبنان عام ١٩٧٠ من بيض وفروج ٢٤ر٣٠٠ر٠٠٠ ل.ل ·

تربية الدواجن تطورت واتجهت على الاساليب الفنية الحديثة في الانتاج والتسويق · كما انها اخذت مؤخرا الطابع الصناعي في الانتاج المكثف والتجانس في مختلف العمليات بغيـــة الحصول على نتائج متقاربة ·

الوضع الحالي تابع

تطور تربية الدواجن وزيادة الانتاج يشكل مشكلة لتصريف الفائض ·

تصريف البيض والفروج المذبوح يلاقي منافسة كبيرة في الاسواق الخارجية ·

المقترح

١ ـ تأصيل العروق

اهم مرحلة من مراحل التربية هو تأمين حيوان او طير مؤصل يعطي انتاجا مرتفعـــا ويقاوم الامراض ·

تأمين اصول مصلبة ومؤصلة من السلالة الاولى او الثانية وابعاد جميع السلالات المنحلة وذلك بتوزيع طلائق محسنة او تعميم التلقيح الاصطناعي الموجه وتوزيع البيض المؤصل لانتـاج الدواجن ·

تخصيص الاجناس للانتاج المعدة له ـ لحم ـ حليب ـ بيض الخ ···· وذلك للحصول على :

معدل انتاج مرتفع ·

نسبة تحويل علف مرتفعة ·

جودة انتاج مرتفعة ·

٢ ـ تحسين طرق التربية والانتاج

١ ـ انشاء بيوت صالحة صحية وعملية ـ مكننة الاعمال للحد من كلفة اليد العاملة ·

٢ ـ الاعتماد على الوحدات المتوسطة والكبيرة ·

٣ ـ اتباع الطرق العلمية للحد من هدر الاموال والوقاية من الكوارث والامراض ·

ا فترح

٣- الوقاية الصحية والامراض

تعزيز مركز الابحاث العلمية والمختبرات لدرس الامراض والنواقص في الحيوانات وايجاد وسائل لمعالجتها ٠

انتاج وتوزيع وارشاد المزارعين على التقليح ضد الاوبئة المعروفة ٠

اعتماد طرق الوقاية الصحية - فحوصات منتظمة للوقوف على وجود امراض او اوبئة ومكافحتها قبل الانتشار ٠

ارشاد المزارع لاستعمال الدواء اللازم وبالكميات اللازمة للحد من زيادة المصاريف الناتجة عن استعمال ادوية ومركبات يروجها القطاع الخاص وفوائدها غير مؤكدة ٠

مراقبة بيع الادوية الحيوانية والتشديد على عدم استعمال الا اللازم منها في الاوقات الضرورية ٠

تعزيز فرق الارشاد ، طبيب بيطري او مهندس زراعي مخصص لزيادة المزارع بانتظام للارشاد على الاعمال اللازمة (الارشاد حاليا متوقف على القطاع الخاص الذي ينشط كثيرا في الزيارات انما هناك خوف من ان يتحول هذا النشاط الى الترويج عن البضائع والادوية التي ينتجها او يبيعها من يقوم بالارشاد) ٠

انشاء مراكز حجر صحي على جميع نقاط الحدود للحد من دخول الامراض والاوبئة الى لبنان ٠

٤ - جمع الحليب وتصريفه

اكمال شبكة جمع وتصريف ونقل الحليب من مناطق الانتاج ٠

تشجيع انشاء مصانع للاجبان والالبان المختلفة في مناطق الانتاج النائية ٠

اعتماد الاسعار التشجيعية في شراء الحليب ٠

تابع

٥ — اللحوم

مساعدة البلديات على انشاء مسالخ حديثة للمواشي (في المدن الصغيرة والقرى الكبيرة) .

حصر ذبح المواشي في منطقة بيروت الكبرى وفي قرى الاصطياف بقضائي المتن وعاليه بمسلخ بيروت تسهيلا لتشغيله الكامل ولتركيز عمليات تحويل نفايات الذبائح .

تشجيع انشاء مسالخ حديثة للدواجن في المناطق التي تخلو منها .

المساعدة على انشاء مراكز حديثة لحفظ وتوضيب المنتجات الحيوانية وخاصة المعدة للتصدير . (البيض والفروج والاجبان المحتمل صنعها) .

المساعدة على توفير وسائل نقل مبردة تسمح بايصال المنتجات الحيوانية اللبنانية الى الاسواق الخارجية ، في حالة تسمح بالمنافسة .

لو ع الحالي

٦ - الاعـــــــلاف يشكل العلف العنصر الاساسي من كلفة الانتاج

١ - علف الدواجن ذات قيمة غذائية ممتازة

الاعلاف المركزة - فيتامينات - املاح .... والحبوب التي تدخل في تركيب العلف مستوردة في مجملها .

توجد شركات ضخمة تؤمن مزج الاعلاف بنسب علمية مدروسة وتبيعه من المزارع باسعار مرتفعة -

الرقابة مفقودة كليا على نوعية الاعلاف المركزة والمركبة والمسلمة للمزارعين .

المزارع لايحصل دائما على النوعية المرجوة مقابل امواله . لذلك فانه غالبـــا ما يلجأ الى زيادة بعض المواد ليعوض النواقص في العلف الاساسي .

بسبب عدم توفر راس المال الكافي يلجأ المزارع لاستدانة ثمن الاعلاف بفائـدة مرتفعة ، كذلك يشترى كميات محدودة من العلف على دفعات بدلا من شراء كميات كبيرة بالمواسم ليحصل على اسعار منخفضة .

كلفة الاعلاف مرتفعة جدا ويتبع ذلك ارتفاع سعر الانتاج .

٢ - اعلاف الحيوانات الدابة

الاعلاف المركزة المعدة للحيوانات محصورة جدا .

ان انتاج اعلاف مركزة لتغذية الابقار ، هو عملية مرتفعة التكاليف .

مشاكل علف الدواجن المركز تنطبق على اعلاف الابقار .

يعتمد المزارع غالبا على تغذية الابقار بالشعير والتبن . وهذا العلف غير المتوازن يسبب نقصا كبيرا بالانتاج .

الوضع الحالي

ب ـ المراعي

الاعلاف الخضراء والمراعي في لبنان قليلة جدا ويمكن القول بانها غير موجودة .

معظم الحيوانات ترعى بقايا المزروعات بعد قطافها او حصادها .

الاغنام والماعز تسير في قطعان وترعى بقايا المحاصيل او الاعشاب القلية الموجودة في الاحراج والاراضي البور .

اصحاب الماعز والاغنام يضمنون الاحراج باسعار بخسة ويسيرون قطعانهم فيها ويستفيدون غالبا من الاراضي المجاورة التي يستغلونها دون مقابل ، هذا العمل يرفع المدخول من الاغنام والماعز .

حالة المراعي المتدهورة تسبب انخفاض عدد المواشي وبالنهاية زواله من لبنان اذا لم تسارع الدولة الى تحسين هذه المراعي .

المقترح

آ ـ الاعلاف المركزة

ان الاعلاف المستوردة هي غالبا من النوعية الممتازة ولكنها باهظة التكاليف ، لذلك يجب تشجيع قيام معامل لصناعة وتحضير الاعلاف المركزة في لبنان باسعار متدنية ووفقا لمواصفات تضعها اجهزة الدولة المختصة .

تكليف المختبر المركزي وجهاز مراقبة فعال لاخذ عينات دورية منتظمة من المعامل عينة من كل مئة طن مثلا ، واجراء جميع الفحوصات المخبرية عليها للوقوف على مدى مطابقتها للمواصفات المفروضة من قبل الدولة .

كذلك اخذ عينات من الاعلاف الموجودة في المزارع للوقوف على نوعيتها .

تشجيع انشاء معامل لتحويل نفايات المسالخ والفضلات المهدورة من نتاج الارض والصناعات الزراعية.

انشاء مستودعات عامة لتخزين الاعلاف في مختلف المناطق

تنظيم استيراد الاعلاف بكميات كبيرة ومنع تصدير الفائض من الاعلاف والنفايات الغذائية والعمل على تحويلها وتخزينها.

تنظيم توزيع الاعلاف باسعار تشجيعية.

٢ - المراعي والاعلاف الخضراء

تنظيم استثمار المراعي الحالية للحد من استنزافها كليا واعادة تكوينهـــا وتنميتهـــا.

تحديد العدد المسموح به من المواشي في الهكتار ومراقبة هذا التحديد.

زيادة نمو الاعشاب، الانتاج، بالرقعة المحددة، وذلك بالتحسينات التالية:

- ادخال بذور موصلة ومن الانواع التي تعطي انتاجا مرتفعا.
- حراثة الارض في الاوقات المناسبة واتلاف الاعشاب العربية المضرة.
- تسميد الاراضي بشكل مدروس.
- تحديد العدد المسموح به في الهكتار من الحيوانات ومنع دخولها المراعي الا عند اكتمال النمو الطبيعي للاعشاب.
- تحديد العدد المسموح به في الهكتار من الحيوانات لمنع استنزاف المراعي.
- زيادة مساحات المراعي وذلك بالاستفادة من مساحات الاراضي المهملة حاليا والتي كانت تزرع حبوبا في الماضي.
- تحويل " مساقط المياه " المنحدرة ومرتفعات الجبال الى مراعي.

٣ - تنظيم الاعلاف الخضراء

هذا التنظيم هو الاساس الفعال لتحسين المراعي لانه يحد من استنزافها .

يجب ادخال الاعلاف الخضراء ضمن الدورات الزراعية ، للحصول على علف اضافي ولتحسين نوعية التربة .

ان الزيادة في انتاج الاعلاف الخضراء ، في الاراضي التي تنتج حاليا حبوبا للحيوانات يمكن ان تؤمن ٣٠٪ من حاجة استهلاك الحيونات للاعلاف .

تشجيع بناء الاهراءات في المزارع وذلك لتخمير العلف الاخضر . Silage

تقديم اعلاف متوازنة للحيوانات لتأمين الحصول على معدل انتاج مرتفع .

الاستفادة من النباتات الفائضة عن الصناعات الاخرى .

لب الشمندر واوراقه وورق التوت الفائض وبقايا انتاج دودة الحرير ، الخروب الخ ...

تخفيض سعر الكلفة

اعتمدت الزراعة اللبنانية في الايام الماضية قدرة الحيوان للاعمال الزراعية ونقل المحاصيل والمواد غير ان انتشار الالة في العالم جعل هذه الوسيلة غير اقتصادية لارتفاع كلفتها .

ان استعمال الالات الزراعية يفرض انشاء الطرق الزراعية ويسمح بانتاج المحاصيل الزراعية باكلاف تتماشى مع الاسعار الاجنبية .

ان الحكومة اللبنانية عنت حتى الان بانشاء الطرق العامة وربط القرى النائية بطرق المواصلات غير انه لم يتيسر لها الاهتمام بتنفيذ الطرق الزراعية عامة حتى بداء المشروع الاخضر نشاطه في هذا الحقل .

اعتمد المشروع الاخضر مبداء مساهمة الاهلين بالارض التي تحتاجها الطريق فتسهم بذلك وفر في نفقات الاستملاك وانشاء الطرقات عامة .

لقد تم حتى الان تنفيذ ٤٧ طريق زراعية يتراوح طول كل منها بين ٥٠٠ متر الى ٣٥٠٠ مترا ، وقد بلغ مجموع طول هذه الطرق ١١٤ كلم تقريبا .

كذلك تم تخطيط ٢٦ طريقا بطول اجمالي يقدر بـ ٧٥ كلم . ولا يزال لدى ادارة المشروع الاخضر ٢٢٥ طلبا لشق طرقات غير متممة حتى الان .

ان حاجة الاراضي الزراعية للطرقات تقدر بـ ٢٪ من مساحتها واذا اعتبرنا ان هناك /٣٥٠٠٠/ هكتار من الاراضي المزروعة في لبنان يتضح لنا مدى حاجة لبنان الى الطرقات الزراعية بحيث انه من الواجب تأمين طرقات بما مجموعه /١٠٠٠٠/ كلم بينما لا يوجد حاليا منها سوى /٥٠٠٠/ كلم .

كما انه اتضح بان انشاء الطرق الزراعية بالاضافة الى تخفيض كلفة الانتاج تساهم في :

خلق الرغبة في استصلاح الاراضي واستثمارها .

زيادة القيمة العقارية بمعدل ٣ الى ٤ اضعاف للمناطق المحرومة .

تخفيض سعر الكلفة	الطرقات الزراعية

اقترح

انشاء شبكة طرقات زراعية بالنسبة المذكورة اعلاه للاراضي الزراعية وتأمين ايصال الالة الزراعية لكل عقار مزروع حاليا او مطلوب استصلاحه ·

تخفيض سعر الكلفة	تحديث الاعمال الزراعية ومكننتها

الوضع الحالي

ان تحديث الاعمال الزراعية ومكننتها اصبح ضرورة ملحة لاسباب عديدة منها :

تخفيض سعر كلفة الانتاج ·
توفير اليد العاملة الاجنبية الغالية الثمن ·
تنفيذ الاعمال الضرورية بالوقت المناسب وضمن وقت محدود ·
تنفيذ العمليات التي تستوجب وجود الالة ـ مكافحة ، توزيع اسمدة ···

ان اعتماد الالة يختلف وفقا لطبيعة المناطق اللبنانية · فالاراضي السهلية حيث تكثر نسبة المساحات الواسعة وتكبر الحيازة الفردية اعتمدت الى حد بعيد المكننة الحديثة في الزراعة · غير ان الجرارات المستعملة حاليا تفتقر الى المعدات الاضافية اللازمة لتنفيذ سائر الاعمال بذر ـ قطاف ـ تعهد الارض ···

اما في المناطق الجبلية وفي بساتين الاشجار المثمرة فان غالبية الاعمال الزراعية لا تزال تتم بواسطة اليد العاملة ·

يعمل حاليا اكثر من ٢٥٠٠٠٠ عامل سوري وفلسطيني موسمي ، او بواسطة الحيوانات مما يجعل هذه العمليات باهظة التكاليف · ولم تعتمد الالة الا نادرا ودون التقيد بانتقاء ما يلائم منها طبيعة الاراضي ونوعية الاعمال المطلوبة ·

كما ان الاراضي الجبلية ليست دائما مجهزة بطرق المواصلات وغير مزروعة باشكال هندسية تسمح بايصال الالة واستعمالها داخل هذه البساتين ·

معظم الجرارات المستعملة حاليا تفتقر الى المعدات الاضافية الضرورية ولا تستعمل الا للتنقل والحراثة البسيطة ·

الوضع الحالي

تابع ان اسعار الجرارات في لبنان مرتفعة بالنسبة لسائر الدول ·

كما ان الدفع يقسط فقط على سنتين بعد دفع قسط كبير سلفا ٢٥ — ٤٠٪ وبفوائد عالية تزيد على ١٥٪ لامثيل لها في البلدان الزراعية المضاربة وذلك سبب تحميل التاجر جميع الضمانات للتمويل وانعدام التسليف العيني ·

ان الوضع الراهن حرم صغار المزارعين من اقتناء الجرارات باستثناء البعض منهم الذين تحولوا الى متعهدي اعمال فادخلوا بعض الجرارات للمناطق الجبلية ·

لقد قام المشروع الاخضر بدرس هذا الموضوع الهام مع خبراء الامم المتحدة ووضعت تقارير فنية مستفيضة تبين حاجة كل منطقة وكل زراعة لكل نوع من الجرارات والاليات اللازم للافادة القصوى منهم وتشغيلهم اكبر مدة ممكنة ·

كما وضعت مشاريع لافادة المزارعين وخاصة الصغار منهم من القروض المتوسطة الاجل / ٥ الى ١٠/ سنوات التي يمكن الحصول عليها من اى دولة منتجة في العالم عن طريق مصرف التسليف الزراعي ·

المقترح

اعتماد مبداء المكننة الزراعية لحلول الالة مكان اليد العاملة وخاصة الاجنبية وتدني سعر الكلفة بنسبة الفرق من ١٠ الى ١ تقريبا ٪ وفقا للتقرير الموضوع بالاشتراك مع خبراء الامم المتحدة ·

تكليف وزارة الخارجية والمغتربين التفاوض مع جميع الدول المنتجة للالات الزراعية لبيان التسهيلات والمساعدات الممكن الحصول عليها من كل منها ·

تكليف مصرف التسليف الزراعي ضمان تسديد ثمن الاليات المسلفة للمزارع وتحصيل الاقساط منه وفقا لانظمته · على ان ينتقي المزارع الالات التي يرغب في اقتنائها وفقا للانواع وللخدمات التي يقدمها وكلاء الفبارك في لبنان للافادة من عنصر التنافس فيما بينهم ·

انشاء مراكز عملية لتدريب المزارعين على قيادة الجرارات والعناية بها والافادة من الاليات التي تعمل بواسطتها الى اقصى حد والافادة من المساعدات المادية المقدمة من الامم المتحدة لهذه الغاية ·

وضع الحالي

يمتاز اللبناني بقدرته الفردية التي مكنته في لبنان والخارج من احراز النجاح الذى احرزه وقد اعتبر ذلك سببا لعدم نجاح التعاونيات في لبنان. غير ان التجارب اظهرت نجاح عدد منها نجاحا باهرا كتعاونيات البيض في البقاع وتعاونيات باتر - بعقلين - زحله - قب الياس - دير الاحمر بينما فشل آخر وزال. نتيجة لهذه التجارب تبين للدولة بان اللبناني يتقبل فكرة التعاون اذا ظهرت لـــه الفائدة الشخصية التي قد يجنيها من ذلك وبالاخص.

أ - اذا استمرت هذه المساعدات في بادئ عهدها حتى تركيز مستقبلهـــا نهائيـــا.

ب - اذا تأمن التسليف اللازم لافراد التعاونية وفقا للانظمة الموضوعـــة بالقوانين والمراسيم الخاصة (المرسوم رقم ٩٨١٣ تاريخ ٤ ايار ١٩٦٨)

- تسهيلا لنشر فكرة وفائدة التعاون يقتضي البدء بالمشاركة البسيطة بيـــن المزارعين كخطوة اولى نحو انشاء التعاونيات كالمشاركة لشراء جرار مشـــترك او لاستثمار بئر ارتوازى.
- تشجيع انشاء التعاونيات بعد تبسيط الانظمة الموضوعة وتأمين المســـاعدات وفقا للاسس المذكورة اعلاه وذلك لمختلف النشاطات الزراعية من الانتاج للتصريف
- تخصيص التعاونيات باماكن لبيع المحصول في اسواق الخضار المقترحة فيمـــا بعـــد.
- تنفيذ البرنامج التعاوني الموضوع من قبل المصلحة المختصة.

ال سع الحالي

من اهم ما يشكو منه المزارع حاليا وضع التسليف الزراعي على اختلاف انواعه :

١ ـ التسليف القصير الامد والموسمي والذى تمنحه المؤسسات التالية وفقا لاهميتها :

أ ـ تجار وموزعي الاليات والمواد الكيماوية : هذا التسليف مدته ٣٠ شهرا على حد ٥ يعجل المزارع ٣٠٪ من قيمته سلفا اما الفوائد فهي مرتفعة بالنسبة للمـــــزارع (١٢ ـ الى ١٥٪) والضمانات تشمل رهن الالة ورهن العقارات ٠

من اهم المآخذ : ارهاق المزارع بالقسط الاول المرتفع بالاضافة الى قصر مدة التسديد ووضع المزارع تحت رحمة التجار عند اول طلب للتسديد لا سيما اذا كان الموسم عاطل ٠

الزام المزارع بعض الاحيان شراء الالات غير المطابقة لحاجته او تركيب الاسمـدة غير الصالحة لارضه بسبب المغريات التي تقدمها الشركات المتنافسة لجهة التسليف ٠

يتعرض التجار بدورهم الى مخاطر مالية خطرة عند احلال اول موسم عاطـــل مما يجعلهم يأخذون جميع الاحتياطات وتأمين اعلى نسبة من الارباح والفوائد لـــدرء هذا الخطر مما يجعل المزارع ينوء تحت هذا الارهاق ٠

ب ـ المصارف التجارية : يقوم بعضها بالتسليف على المواسم المؤمن بيعها ٠

تبغ وشمندر الخ ٠٠٠ ولكن بفوائد باهظة تفوق ١٠ ـ ١٢٪ مما يجعل مردود المواسم الصافي على المزارعين منخفض جدا ٠

ج ـ مصرف التسليف الزراعي : الذى يعطى مبدئيا قروضا موسمية بفوائد متدنيـــة ٥٪ وبحدود / ٦٠٠٠ / ل.ل للمزارع لكن بضمانة "تاجرين زراع" او بضمانات عقارية ٠

ان هذا المصرف لم يقم عمليا بالسنوات الاخيرة باعطاء قروض موسمية تذكـــر للمزارعين بسبب نفاذ امكاناته المالية ٠

الوضع الحالي

٢ - التسليف المتوسط والطويل الامد : هذا التسليف محصور في

أ - مصرف التسليف الزراعي : الذى يعطى قروضا بحدود / ٣٠٠٠٠٠ / ل.ل للمزارع لآجال متوسطة و / ٦٠٠٠٠٠ / ل.ل لآجال طويلة بضمانة عقارية توازى تجاريا ٤ اضعاف القرض، وقد توقف تقريبا عن ذلك بسبب نفاد امكاناته المالية ، وقد ساعد هذا التسليف كبار المزارعين خاصة الذين تمكنوا من تقديم الضمانات العقارية المطلوبة .

ب - المشروع الاخضر : يتولى المشروع الاخضر التسليف العيني الموجه لاستصلاح الاراضي بحيث يتولى تسديد كامل كلفة اعمال استصلاح العقار عن المزارع الذى يقدم فقط مساهمة جزئية من اصل قيمة النفقات .

ويستوفي المشروع الاخضر المبالغ التي سلفها للمزارعين من الفائدة الناتجة عن ايداعه مباشرة مساهمة المزارع في المصرف بفائدة مركبة ولمدة معينة .

ومع ان هذا التنظيم هو ذات فائدة كبرى للمزارع انما هو محصور باعمال استصلاح الارض الاولية فقط بينما يبقى المزارع بحاجة الى مبالغ اضافية لتأمين النفقات المتوجبة لانهاء الاشغال في عقاره ولمتابعة عمليات الزرع والاستثمار .

خلاصة

لا يوجد امام المزارع اللبناني الصغير ، باستثناء التسليف المقدم من قبل المشروع الاخضر ، امكانيات تسليف زراعي صحيح . وهو غالبا ما يلجأ للمرابين للحصول على احتياجاته مع ما في ذلك من صعوبات وتضحيات .

المقترح

انشاء التسليف الموجه كما هو وارد ادناه وتنسيق عمله مع التعاونيات ومؤسسات بيع الانتاج والتوجيه الزراعي ٠

التسليف الموسمي : اسمدة ـ ادوية ٠٠٠٠ لمدة سنة واحدة فقط ، مع امكانية تمديده لسنة ثانية في حال حصول مواسم عاطلة ٠

التسليف المتوسط الامد : جرارات ـ آليات ـ مضخات ٠٠٠ لمدة ٥ ـ ١٠ سنوات وفقا للاتفاقات الدولية ٠

التسليف الطويل الامد : لاستصلاح الاراضي ، والانشاءات ، والصناعات ٠٠٠٠ ١٠ ـ ٢٥ سنة يجب ان يتم بمساهمة وتوجيه الادارات المختصة كالمشروع الاخضر او سواه لضمان سلامة استعماله ٠

جعل معظم هذا التسليف عيني : (بشكل اسمدة ـ ادوية ـ آليات ـ اشغال) لافادة المزارع من سعر الجملة وضمان صرف القرض في الغاية التي اعطي من اجلها ٠

انشاء صندوق المخاطر التعاوني : الذى يساهم به كل مقترض بنسبة ٢ ـ ٥٪ من القرض والدولة بنسبة ٥٠٪ من الراسمال والرامي لتسديد حوالي ٧٥٪ من القرض عن المزارع المصاب بعجز طارئ ٠

انشاء صندوق الودائع والامانات والافادة منه في تسليف التعاونيات الزراعية ٠ وقد وضعت ادارة المشروع الاخضر دراسة لانشاء هذا الصندوق مع مندوبي الصندوق الفرنسي الذى امن تمويل جميع المشاريع الزراعية والعمرانية الفرنسية عن طريق تحويل الادخار الى قروض منتجة في الحقل الانمائي ٠

ل سع الحالي

١ ــ الضمان ضد الكوارث الطبيعية

يتعرض لبنان سنويا لكوارث طبيعية هامة تقضي على انتاج مناطق معينة كما تقضي في بعض الاحيان على ممتلكات المزارع وموارده .

ان الكوارث الطبيعية تحصر في فئتين :

١ ــ فئة يمكن تداركها والوقاية منها ــ ومنها الصقيع والى حد ما البرد الذى يتسبب سنويا باتلاف كمية كبرى من المحاصيل .

٢ ــ فئة لا يمكن التنبؤ بحدوثها وتدارك نتائجها ومنها الاعاصير والفياضانات والتي تتسبب بكورات ينعكس تأثيرها على عدة مواسم .

حتى الان لا يوجد في لبنان اى وقاية او حماية على صعيد الدولة او الافراد . وفي الاكثرية المطلقة من الحالات الماضية لم تتمكن الدولة من القيام بواجبها كما يجرى في الدول المتقدمة كتقدير الخسائر بالسرعة اللازمة وتقديم التعويض العادل للمنكوبين بصورة سريعة او فورية بما يضمن استمرار بقائهم واعادة نشاطهم الزراعي . فكانت النتيجة في اغلب الاحيان نزوح المزارع الى المدينة او هجرته للخارج طلبا للرزق .

لقد اصبح ممكنا الان التنبؤ بنسبة كبيرة من الصواب بحلول موجة صقيع عن طريق مراكز الرصد الجوى وبالتالي العمل على الوقاية منها بالوسائل الفنية المتوفرة .

٢ ــ ضمان المحاصيل الزراعية

رغم تقدم حركة الضمان في لبنان لمختلف القطاعات (التجارى ــ الصناعي الخاص) فهو لا يشمل الضمان الزراعي حتى الان باستثناء بعض الحالات الافرادية .

اهم المخاطر الزراعية :

الحرائق ــ السرقات ــ امراض الحيوان الوبائية ... التي يتحمل المزارع الان كامل نتائجها بمفرده .

ال مع الحالي | تابع

٣ ـ الضمان الاجتماعي

لا يشمل الضمان الاجتماعي فئة المزارعين والعمال الزراعيين . بل لحظ في قانونه ان ذلك ممكنا ولفئة معينة وفي مرحلة لاحقة ولم يعين موعدها .

ان ذلك يجعل فئة المزارعين في اصعب الحالات خصوصا لجهة الضمان الصحي اذ ان بعدهم عن المدن ومراكز الاطباء يحملهم اعباء مرتفعة اذ ان استحضار الطبيب للقرية عملية باهظة الاكلاف . كما يتوجب عليهم تعجيل الاجور والنفقات فورا والا فرضت عليهم العناية الطبية .

فبالمقارنة نرى العامل في المدينة يتقاضى اجورا محددة مضمونة وفي اوقات معينة (آخر كل شهر) وينعم بالضمان الصحي فعلا . بينما اخيه المزارع يعيش على امل تقاضي ثمن انتاجه الزراعي في آخر الموسم انما في حال تخطيه شروط عديدة منها:

- ان يكون المحصول جيدا .
- ان لا يتعرض لكوارث او امراض او سرقات ...
- ان تكون اسعار التصريف جيدة .

وهو بالتالي يعيش محفوفا بالمخاطر المادية وابعد ما يكون عن روح الضمان الذي ينعم به العامل في سائر الحقول .

ال تتح

تعميم مراكز الرصد الجوى في المناطق الزراعية المعرضة . وتجهيزها بالالات المنبهة عند قرب حلول موجة صقيع او برد .

ارشاد المزارعين بواسطة اجهزة الاعلام عن تقلبات الطقس وعن الاساليب الواجب اتباعها لتدارك الكوارث .

تعميم استعمال الاجهزة والمعدات ، المستعملة في الخارج والتي اظهرت نجاحها في البساتين والمناطق الزراعية لحماية المزروعات من الصقيع او على الاقل لتخفيف الاضرار التي قد تحصل .

ح تابع

انشـــــاء الصندوق الوطني للضمان ضد الكوارث الطبيعية بشكل يضمن التعويض السريع والانماء اللازم للمنكوبين .

(لقد تم وضع مشروع لهذه الغاية مبني على مساهمة مشتركة وتعاون مطلق بيـــــن الدولة وشركات التأمين) .

انشاء بطاقة المزارع للعاملين بالزراعة ويعيشون منها كليا او بالاكثرية المطلقة .

ادخال فئة المزارعين المذكورة اعلاه في الضمان الاجتماعي الصحي بالسرعة الممكنة .

ادخال ضمان المحاصيل الزراعية في صلب اعمال شركات التأمين العاملة في لبنـان وذلك بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان ضد الكوارث الطبيعية بشروط خاصة تحـــدد في قانون انشاء هذا الصندوق .

تهدف الخطة الزراعية الى زيادة الانتاج ورفع مستوى جودته . ان ذلك يعتمد في الدرجة الاولى على اختيار الانواع المفضلة تجاريا واختبار امكانية نجاحها في لبنان مع اختبار الطرق الحديثة لانتاجها .

ان الابحاث العلمية لا تكون ذات فائدة عملية ما لم تعمم نتائجها على الذين وجدت الابحاث من اجل خدمة مصالحهم . اى ان الارشاد يجب ان يكون متمما للابحاث .

بينما حاليا لا تعمم النتائج الحاصلة بالشكل الذى يؤمن كامل الفائدة المرجوة منها .

ان التجارب التي تجرى في مراكز الابحاث العلمية تفتقر الى التطبيق العملي بما يظهر الفائدة المادية للمزارع .

ان الارشاد ضعيف ويتم على مستوى مرشدين زراعيين بمستوى علمي غير كاف . وسائل اعلام المزارع ضعيفة وغير متطورة .

تعميم النتائج العلمية محصور جدا بفئة قليلة من المزارعين الموجودين في جوار مراكز الابحاث الذين يسهل عليهم الاطلاع على النتائج عن طريق العلاقة الشخصية .

الابحاث العلمية الزراعية حاليا في لبنان محصورة بمصلحة الابحاث العلمية وكلية العلوم الزراعية في الجامعة الاميركية .

الابحاث الحالية تتناول مواضيع محصورة وليست شاملة لكل النشاطات الزراعية .

في مرحلة اولى وحيث انه من الضرورى الحصول على نتائج ايجابية سريعة يجب توجيه الابحاث لتجربة ما اثبت نجاحه في البلدان المشابهة في المناخ للبنان لبيان ما اذا كان من الممكن الحصول على نتائج مماثلة لها في لبنان .

لمقترح تابع

ويمكن في مرحلة لاحقة متابعة البحوث العلمية المتقدمة وفيما يتعلق بالبرامج المقترحة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر اختبار:

انواع الخضار الجديدة الرائجة في الاسواق.

العنب الباكورى جدا وطرق حفظ الانواع الشتوية.

الزيتون الكبير الثمر والوافر الزيت.

مكافحة الاعشاب الضارة بالمبيدات.

الزراعة في البيوت الزجاجية والبلاستيكية.

الرى بالرش الآلي ...

المكننة المناسبة لكل زراعة وارض.

تسمين العجول لانتاج اللحوم البيضاء.

التصميم والمواد والمعدات اللازمة لبناء الدزاع والمزارب والبيوت الريفية.

اجراء تعاون مع المزارعين المتطوعين للمساهمة في هذه التجارب بغية الحصول على النتائج الاقتصادية العملية.

تنسيق العمل بين الابحاث والارشاد والاعلام لافادة اكبر عدد من المزارعين من النتائج الحاصلة.

تعميم استعمال الآلات السمعية والبصرية وخلق برنامج تلفزيوني زراعي اسبوعي خاص.

انشاء عدد من "الدور الزراعية" التي تضم مجموعة كتب ومجلات ومعرض دائم للآلات والمواد والادوات الزراعية الحديثة في كل وسط زراعي وتنظيم محاضرات ومعارض فنية مختصة.

تنفيذ مشاريع نموذجية مع مؤسسات اجنبية مختصة وتقديم المساعدات والمشورات اللازمة لها لتصبح نماذج حية للتطور العلمي الحديث ولتمكين المزارع اللبناني من الاقتداء بها.

مقترح تابع

تشجيع الشركات الكبرى التي تتعاطى الاعمال الزراعية في لبنان على القيام بابحاث علمية ضمن اختصاص عملها وهذا يؤمن:

وفرا على الدولة .

تأمين عملا لمهندسين زراعيين لبنانيين على نفقة القطاع الخاص .

توسيع افاق الابحاث لتشمل مجالا اوسع من النشاطات الزراعية .

وضع برامج عامة بالمشاركة مع جميع الذين يقومون باعمال الابحاث العلمية - الدولة - مؤسسات التعليم العالي ، القطاع الخاص مما يؤدي الى ايجاد التعاون بين جميع الفرقاء وبالتالي يحقق توسيع مجالات الابحاث .

تعديل اوضاع الابحاث العلمية بشكل يرغب الباحثين في الانضمام اليها والاستمرار في اعمالهم . (ان وضع الملاك الحالي سبب في انفصال عدد كبير من الباحثين وهجرتهم الى الخارج لعدم توفر امكانيات تسهيل متابعة اعمالهم) .

الاعتماد على اخصائيين في البحوث العلمية ليقوموا بالاعمال المطلوبة ويوجهوا الباحثين الآخرين في انجاز برامجهم .

ايجاد تعاون اوسع بين الابحاث العلمية والارشاد ليكونا عنصرين متممين لبعضهما بعضا .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الحالي

١- في المرحلة الابتدائية والتكميلية : لاتتضمن برامج التعليم الابتدائي والتكميلي المطبقة في المناطق الزراعية اى موضوع زراعي مما يهم ابناء الريف في عملهم ومورد رزقهم .

يبعد التعليم الحالي ابناء الريف عن الزراعة ويجعل المتخرج معدوم التحصيل في مجالات عمله في الزراعة او في تربية الحيوان ويفتقر للحافز الذى يدفعه للتحصيل العملي المهني .

٢- في المرحلة الثانوية : ان التعليم الزراعي الثانوى يهدف لتخرج اخصائيين عمليين يمكنهم ادارة وتنفيذ الاعمال الزراعية وما يتفرع عنها وفقا للاصول الحديثة (انتاج الخضار- الازهار - تربية الدواجن والمواشي - مكننة - صناعات ، مربيات اجبان ...) ان تشعب هذه الاختصاصات وضرورة التدريس العملي المهني العميق الاختصاص يحول دون امكانية توفرها حاليا في لبنان .

ان المدرسة الثانوية التي انشأتها وزارة الزراعة امنت حتى الان تخريج عدد من العاملين في الادارات الرسمية بينما لم تتمكن للاسباب المذكورة اعلاه من سد حاجة القطاع الخاص من الخبراء .

٣ - في المرحلة العالية : يوجد حاليا كلية زراعية تابعة للجامعة الاميركية في بيروت قامت بتخريج مهندسين اكفاء درسوا المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الزراعية في لبنان وبلدان الشرق الاوسط .

ان تشغيل المهندسين الزراعيين اقتصر على الادارات الرسمية وبعض الشركات الكبرى وخاصة التجارية منها .

ان تفتت الملكية الفردية وعدم وجود تعاونيات كبرى حال دون تشغيل المهندسين الزراعيين في العمل الزراعي المباشر .

١ — المرحلة الابتدائية والتكميلية : ادخال المبادىء الاساسية للتعليم الزرعي في برامج التعليم الابتدائي والتكميلي في المناطق الزراعية والتشديد على الناحية العملية .

تدريب المعلمين الريفيين على الاصول الزراعية وذلك باللجوء الى خبراء ومدربين متجولين بين المدارس لاعطاء الدروس النظرية والتطبيقية .

تجهيز المدارس الريفية ببعض المعدات والادوات خاصة السمعية والبصرية والحقول الصغيرة للتجارب .

٢ — المرحلة الثانوية : انشاء ثلاث مدارس اخرى ثانوية وتعديل برامج التعليم لتهيئة الطلاب عمليا لدخول المعاهد الفنية الاجنبية المختصة . بحيث يقسم التعليم الى نظري في لبنان وعملي مختص في الخارج للوصول الى شهادة الخبير الزراعي من مستوى البكالوريا .

وضع اتفاق ثقافي مع افضل المدارس الاجنبية لتنفيذ هذا البرنامج ....

٣ — المرحلة العالية : اعادة النظر في مجالات العمل للمهندسين الزراعيين وادخال فكرة تأمين مهندسين للقطاع الخاص (التعاونيات) على نفقة الدولة ووضع بيان شامل لحاجة البلاد في كل اختصاص .

التعاون مع معهد الزراعة العالي في الجامعة الاميركية لتخريج العدد اللازم من المهندسين وذلك بان تقدم الدولة المساعدات اللازمة لسد نفقات تخصص هؤلاء المهندسين على ان يوضع مسبقا برنامج لتوجيه هذا التخصص الى الحقول التي يحتاجها خاصة القطاع الخاص بحيث يصار الى استيعاب المتخرجين في الاعمال المنتجة فور تخرجهم .

ان الاعتماد على كلية الزراعة القائمة حاليا يوفر على الدولة نفقات باهظة اذا ما قررت تأسيس كلية وطنية للزراعة اذ ان نفقات التعليم السنوية للتلميذ الواحد تزيد حاليا على خمسة عشر الف ليرة لبنانية سنويا كما ان مرحلة التاسيس تستلزم وقتا طويلا وايجاد الجهاز التعليمي الكفوء قد يكون صعبا اذا لم يكن مستحيلا في المراحل الاولى التي قد تستغرق وقتا طويلا يصار خلالها الى تخريج دفعات من المهندسين يكونون دون مستوى اقرانهم علميا .

الوضع الحالي

١ـ تنظيم المناطق Aménagement du territoire

تم حتى الان استثمارا الاراضي والمناطق اللبنانية وفقا لمواردها الطبيعية دون وضع خطة تنظيمية سابقة لتوزيع النشاطات والانشاءات جغرافيا وحسب حاجة البلاد حاضرا ومستقبلا .

نتيجة لهذا الوضع افادت بعض المناطق على حساب الاخرى وكان التفاوت الحاصل في انماء المناطق اللبنانية .

٢ـ التنظيم القروي

امتازت القرى اللبنانية منذ القدم بطابع لبناني خاص كان نتيجة تفاعل بين الحاجة الزراعية والحاجة للحماية والدفاع عن النفس كما ان وسائل العمل الزراعي القديم وبالاخص استعمال الحيوان لم يستوجب انشاء الطرقات الواسعة في القرية ومزارعها فكانت غالبا تلك القرى عبارة عن قلاع دفاعية منيعة موزعة على القمم والتلال او في الاودية الصعبة المنال .

ان العمل الزراعي الحديث يفرض اعادة تنظيم القرية وشق الطرق الزراعية لاستقبال الالة ولانشاء الشبكات الصحية ... مما يفرض وضع التصاميم التنظيمية اللازمة بما يضمن الحفاظ على التراث القديم وانماء الوحدات والقرى الريفية وفقا لحاجات الغد ولطابع هندسي منسق .

٣ـ الابنية الريفية

اعتمد الفلاح اللبناني منذ القدم على مواد البناء التي توفرت لديه واهمها الحجر للجدران مع تغطيتها وبالسقوف الترابية التي تستوجب حدلها في الشتاء لرصها ومنع تسرب المياه منها .

تمتاز هذه الابنية بمناخها الصحي لقدرتها على عزل الحرارة وخلق جو مناسب للبيئة اللبنانية لايواء الانسان او الماشية . لكنها تحتاج لعناية دائمة خصوصا لجهة رص السقوف في الشتاء والا تسربت منها المياه وتساقطت الى الداخل .

ان استعمال الباطون المسلح في المدة الاخيرة لم يكن مبني على دراسة كاملة من النواحي الهندسية Architecture ولا من ناحية الافادة الافضل فكيرا ما اساء استعماله للطابع القروي اللبناني ولم يعطي النتيجة الصحية او الفائدة المتوخاة .

ا ضع الحالي

٣ــ الابنية الريفية

اكتشف المزارع مؤخرا فاعلية الابنية الزراعية الملائمة لانتاجه عندما انتشرت تربيـــة الدواجن الحديثة . ولم يزل بحاجة الى ابنية تتلائم مع سائر نشاطاته الزراعية .

المقترح

وضع تنظيم عام للمناطق اللبنانية يحدد فيه مستقبل كل منطقة واهدافها وتخصيص اراضيها حسب طبيعتها وامكاناتها . Aménagement du territoire.

وضع تخطيط هندسي للقرى اللبنانية بما يلحظ امتدادها وحاجاتها المرتقبة على ان يبدأ في القرى السائرة بالنمو حاليا وان يعمم تدريجيا على جميع القرى اللبنانية بحيث يتم خلق جو ملائم وبيئة اجتماعية ترغب المزارع للعيش ضمنها ليتمكن من بـذل كامل طاقتـــه للحصول على انتاج افضل .

الحفاظ على الطابع اللبناني وانمائه وتعمير بعض القرى المؤهلة للسياحة بما يحـي هذا الطابع بجميع معطياته .

وضع دراسات هندسية لافضل تصاميم البناء الريفي حسب حاجة المزارع العملية ونشر افضل التصاميم لحث المزارع على تطبيقها او اقتباسها في المناطق الموضوعة من اجلها . اذ ان شكل المزارب الهندسي يؤمن وفرا كبيرا في اليد العاملة وبالتالي يساهم كثيرا في خفض كلفة الانتاج هذا بالاضافة الا تأمين الجو الصحي الافضل داخل المزارب التي تساعـــد على تخفيض نسبة حدوث الامراض وبالتالي تساهم برفع الانتاج .

اختيار افضل طرق ومواد للبناء الريفي ونشر النتائج لكل نوع من الابنية والاقاليم .

الحصول على تعاون الجامعات الهندسية العاملة في لبنان ومؤسسات البحـــوث للمساهمة في تحقيق هذا المشروع .

تأمين التصريف الأفضل

الوضع الحالي

ان المستهلك في لبنان والخارج يشكو بالدرجة الاولى من سوء توضيب الفاكهة اللبنانية ، كما يشكو عملية "التوجيه" التي تعتمد عرض افضل الثمار على وجه الصندوق بينما تختبأ في داخله ثمار مختلفة جودة ونوعا مما يصعب عملية البيع والتصريف .

التقدم الوحيد الذي سجل خلال العشر سنوات الماضية كان بفضل الدولة وبعض الافراد في حقل توضيب الحمضيات فقط وذلك عندما الزمت الدولة استعمال الالات الحديثة ومنعت التصدير غير الموضب بواسطتها . غير ان الوضع لم يزل بدائيا في توضيب سائر انواع الفاكهة والخضار باستثناء جهود افرادية يبذلها القليلون .

ان تأمين وسائل التعبئة الحديثة باهظة النفقات بالنسبة للمزارع الصغير الذي عليه ان يشتريها بالمفرق . وغالبا يعمد كبار التجار لحجز هذه الوسائل لعالمهم فيتعذر وجودها بالكميات والاسعار المرغوبة .

المقترح

سن تشريع خاص لالزام التوضيب الصحيح لجميع السلع المراد تصريفها في لبنان والخارج وفقا للمواصفات الدولية المتبعة .

اجراء مراقبة شديدة لمنع الغش وبالاخص "التوجيهة" والتلاعب بالسعة والوزن ..

تشجيع استعمال الالات الحديثة للتعريب والتوضيب .

اختيار افضل وسائل التعبئة ، وتأمينها بكميات واسعار محددة عن طريق التعاونيات او المؤسسات الرسمية .

بيان النوع والصنف والحجم والكمية بصورة واضحة ومضمونة على كل صندوق .

تشجيع التوضيب الصغير الحجم Pre Pack المستعمل حاليا في الخارج لتسهيل الشراء بكميات اكبر من قبل المستهلك .

ال يع الحالي

ان مشكلة المزارع الكبرى هي في تأمين بيع كامل انتاجه باسعار معقولة . اذ باستثناء بعض الزراعات المنظمة : (الحنطة ـ التبغ ـ الشمندر ـ دوار الشمس) تعتمد التجارة الزراعية في لبنان على قاعدة العرض والطلب ويتعرض المزارع لضغوط تجارية وتقلبات خطرة بالاسعار تعرض اقتصاده الضعيف للخطر الدائم .

لا يوجد امام المزارع في اغلب الاحيان امكانات مادية تمكنه من الصمود امام تدني الاسعار ابان الموسم ، واذا اضطر لحفظ انتاجه في البرادات مثلا تعرض لصعوبة ايجاد السعة اللازمة ووسائل التعبئة والتوضيب كما تعرض لصعوبة الحصول على سلفات مالية على محصوله يكون بامس الحاجة اليها في اول الشتاء لسد حاجات عائلته ....

لـ ح

بالاضافة الى مبداء الحرية المتبع حاليا . يجب وضع تشريع خاص متناسب يضمن

تنظيم شراء المحصول من المزارع الراغب في ذلك استنادا للكمية والنوع وباسعار دنيا محددة تكفل له سعر الكلفة وربح معقول لتشجيعه على الاستمرار بعمله الزراعي واشراكه بالربح الناتج عن عملية التصريف بعد انتهاء الموسم .

يتم ذلك بانشاء تعاونيات او منظمات رسمية اسوة بما حصل في جنوبي ايطاليا بحيث ينحصر مجهود المزارع لتأمين الانتاج بالكمية والجودة المرغوبة فقط ، ويتخلص من هموم المشاكل التجارية .

تأمين التصريف الاربح	التصريف المحلي

لا يوجد حاليا امام المزارع اى مجال لعرض انتاجه للبيع في اسواق خضار مماثلة لما يوجد في المدن الكبرى بحيث تراقب عملية البيع ويحصل المنتج على كامل الثمن العائد له قانونا ·

ان عملية شراء الانتاج من جهة وتسويقه من جهة اخرى تعاني من الفوضى وانعدام التنظيم ما يلحق الضرر بجميع الاطراف · (المزارع — التاجر — المستهلك) وينزل بالاقتصاد اللبناني وسمعة لبنان افدح الخسائر ·

ان سوق الخضار الحالي في بيروت تعتبر من المؤسسات المعيبة لسمعة العاصمة من الناحيتين الصحية والاقتصادية بالاضافة الى انها لا تؤمن الحد الادنى من الضمانات للمزارع وللمستهلك لجهة جودة حفظ المواد الغذائية وعرضها للبيع بالاسعار التي تضمن حق المنتج والمستهلك في ان واحد ·

ان طريقة البيع المحلي المتبعة في لبنان تعطي الحصة الكبرى من الارباح للتاجر وذلك على حساب كل من المزارع والمستهلك على السواء اذ لا مجال للمزارع بالبيع المباشر عن طريق تعاونيات التصريف التي لا يوجد لها مجال للعمل في اى من قطاعي الجملة والمفرق ·

انشاء سوق الخضار وسائر المنتوجات الزراعية في بيروت اولا ثم في سائر المدن اللبنانية بحيث تتأمن :

المساحات والمنشاءات والتجهيزات اللازمة لعرض الانتاج والتعريف عنه وبيعه بالمزاد العلني المنظم بواسطة الالات الالكترونية الحديثة ·

حفظ الانتاج الذى لم يتم بيعه لليوم التالي مع مراعاة جميع وسائل الحفظ الصحية والفنية ·

	تأمين التصريف الاربح	التصريف المحلي
الاقتراح تابع		

مراقبة الاسعار المتعامل بها وتحديد الربح لكل وسيط لحماية المستهلك .

تأمين المجال للتعاونيات الزراعية للمشاركة مباشرة في عمليات المزايدة .

فرض مواصفات معينة وتوضيب صحيح للمنتوجات المباعة في الاسواق المحلية .

انشاء اسواق نصف الجملة بصورة دورية في بعض احياء المدينة وبصورة دائمة على الطرقات العامة المؤدية للمدينة حيث يعرض انتاج المزارع والتعاونيات دون وسيط مستثمر .

ملاحظة

ان الدراسات الاولية لهذه الانشاءات قد تم وضعها من قبل خبراء لبنانيين واجانب كما اتخذ مجلس الوزراء عدة مقررات بهذا الشأن ، والمؤمل ان يخرج هذا المشروع قريبا الى حيز التنفيذ .

	تأمين التصريف الاربح	التصدير
الوضع الحالي		

ان طريقة العرض والطلب وتقلب الاسعار الملاحظ حاليا لا تمكن المصدر من عرض الانتاج اللبناني والتعاقد عليه مسبقا باسعار وبكميات مضمونة ، مثلما تفعل سائر الدول المضاربة ، فيتخذ موقف المتردد في الاسواق الخارجية ويسعى جاهدا الى ربط المنتج دون الارتباط من جهة باية التزامات . بل يعمل الى نشر بعض الشائعات التي من شأنها ان تدهور الاسعار .

كما ان المستورد بدوره يشكو من تقلب الاسعار وعدم الحصول على عروض محلية ثابتة وواضحة ان لجهة الكمية ام الاسعار .

تأمين التصريف الاربح	التصدير

تابع

واخيرا فان الاسواق المستوردة تشكو من عدم انتظام ورود الانتاج اللبناني اليها مما يجعلها تغرق يوما بكثرة الارساليات وتعجز يوما آخر عن سد احتياجاتها مما يؤدي الى تقلب في الاسعار لا مبرر له .

يجهل المصدر اللبناني حالة الاسواق الخارجية وتطورها والعقود الموقعة مع زملائه وارتباطاتهم فيلجاء الى تقديراته الشخصية التي قد تكون خاطئة فيتعرض لمخاطر تجارية عديدة ولخسائر فادحة .

انشاء تعاونية وطنية للتصدير تعم جميع المنتجين اللبنانيين الراغبين في تصدير انتاجهم للخارج على غرار التعاونية المتبعة في جنوبي افريقيا وحصر التصدير بهذه التعاونية .

تكليف اصحاب مراكز التوضيب ذوي الخبرة الفنية اللازمة باستلام المحصول وتوضيبه وشحنه وتسليمه وفقا للعقود الموقعة مع المستوردين وذلك لقاء عمولة واجور محددة ومكافاءات لجودة العمل .

تأمين سعر ادنى للمزارع وفقا للانواع والانخاب وتسليفه ما يوازي هذا الحد على محصوله .

ضمانة استلام كامل محصول المزارع المنتسب للتعاونية بالشروط الواردة اعلاه .

انشاء مركز دائم لتتبع حالة الاسواق الداخلية والخارجية وتقدير تطورها لتكييف العرض اللبناني وتوجيه الانتاج وفقا لمتطلباتها .

انشاء صندوق خاص يمول من عمليات التصدير الرابحة ومساعدات اخرى لتثبيت الاسعار الزراعية وتأمين السعر الادنى للمزارع .

ر ح الحالي

ان الانتاج الزراعي مهما افاد من العناية الفنية الصحيحة يتضمن انخابا عديدة منها ما هو صالح للتصدير ومنها ما يمكن ان يستهلك محليا باسعار معتدلة وما تبقى بعد ذلك يضطر المزارع لهدره وخسارة قيمته فيتدنى بذلك ربحه من المحصول ·

ان تصنيع الانتاج الزراعي في لبنان باستثناء بعض المنتوجات القليلة لا يؤمن تصريف هذا الفائض ·

يشكو الصناعي عدم تأمين حاجته من هذا الفائض بصورة منتظمة ومضمونة نوعا وكمية وسعرا مما حد من نشاط هؤلاء الصناعيين وحال دون تطور هذه الصناعات وتنوعها ·

ان الانظمة المطبقة حاليا لانشاء الصناعات الزراعية متعددة للغاية وصعبة التنفيذ وتشكل سببا مهما من اسباب عدم انتشار هذه الصناعات ·

ان انعدام المواصفات الفنية للمنتوجات يسهل الغش والمضاربة غير المشروعة مما يحد من انتشار هذه الصناعات وفي ترويج البضاعة اللبنانية محليا وفي الخارج ·

١ — ان المساعدات المالية المعطاة في الدول الاوروبية (ايطاليا — فرنسا) غير متوفرة في لبنان وتجعل الصناعي اللبناني في وضع اقتصادي ومالي لا يمكنه من مواجهة الاسواق الخارجية ·

٢ — ان التسليف المتوسط والبعيد المدى لانشاء صناعات جديدة او لتحديث الصناعات الحالية غير متوفر ·

٣ — ان انواع الخضار والفاكهة في اغلبية الاحيان لا تلائم التصنيع الحديث من حيث الصنف والنوعية والكمية والسعر باستثناء الفائض من الحمضيات والعنب ·

٤ — لا ثقة بين المزارع والصناعي مما يعقد عملية اجراء عقود ثابتة بين الطرفين ·

٥ — ان لائحة المقاييس والنموذجات غير كاملة بالاضافة الى انعدام المراقبة المنظمة الفعالة ·

تأمين التصريف الاربح	تصنيع الانتاج

١ — اجراء اختبارات لتحديد الانواع الملائمة للتصنيع وتوزيع البذور والشتول المختارة بواسطة المشاتل الخاصة والعامة ·

٢ — تشجيع عقد الاتفاقيات بين المزارعين والصناعيين لتلبية حاجات الصناعة صنفا ونوعية وكمية باسعار تضمن ارباحا معقولة للطرفين ·

٣ — ضمان تسليم المواد الاولية اللازمة للصناعة خاصة عن طريق التعاونيات وبموجب عقود سابقة وثابتة ·

٤ — اعتماد اكثر الطرق والاساليب فعالة والتي يتمتع بها الصناعي المنافس من حيث :

اطلاق حرية تصنيع الانتاج الزراعي ضمن شروط فنية تفرض لضمان جودة الانتاج والغاء اكثر القيود والانظمة التي اثبت عدم فاعليتها لتشجيع قيام هذه الصناعات وذلك فيما يختص بالصناعات الكبيرة او بالصناعات الحرفية الممكن انشائها لتلبية حاجات القرى الفقيرة ·

تأمين المساعدات وخاصة التسليف للصناعيين اللبنانيين كما في سائر دول حوض البحر المتوسط بنفس الشروط ·

استملاك المناطق الصناعية المقترحة في نطاق تنظيم المناطق المذكور اعلاه وتمليكها للصناعيين الراغبين في انشاء الصناعات المطلوبة لتلك المناطق باسعار وشروط مغرية ·

متابعة وضع الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة للصناعات الزراعية والتي باشر المشروع الاخضر بوضعها بمساعدة الحكومة الفرنسية ووضعها بتصرف الصناعيين والراغبين في انشاء هذه الصناعات ·

تأمين التعليم والتدريب الفني في ارقى الدول للافادة من تقدمها العلمي وخبرتها وذلك للصناعيين اللبنانيين وعمالهم الفنيين ·

تطبيق مراقبة النوعية بصورة دائمة خاصة فيما يختص بالصادرات الصناعية الزراعية ·